

جامعة ميد أوشن
تخصص الدكتوراه في الإدارة

مادة دراسات نقدية ٣
إشراف د/ هبة الحداد

إعداد باحث الدكتوراه : عبدالله عايد الحربي
رقم الطالب : ٢٤١٩٠٠٢٤١٩



عنوان التكليف العاشر: تطبيق النقد العلمي الذاتي على رسالة
الماجستير/ورقة بحثية خاصة بأحد الزملاء الباحثين ووضع مقترحات
للتحسين.

مثال للاستفادة في مجال البحث العلمي



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة شاملة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى إلى تحليل مدى تكامل مفاهيم الاستدامة ضمن استراتيجيات إدارة المشاريع في كلا القطاعين، واستكشاف الفروقات والتشابهات بينهما في سياق الجهود لتحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠. تمثل حجم العينة في ١٧٠ مشاركاً، بما في ذلك مدراء مشاريع وموظفين من كلا القطاعين، لضمان جمع بيانات تمثيلية وشاملة تعكس واقع توجيهات الاستدامة. اعتمدت الدراسة على منهجية البحث الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام استبيانات مصممة بعناية لقياس مدى تطبيق توجيهات الاستدامة، بالإضافة إلى مقابلات عميقة مع خبراء في المجال لإثراء التحليل. أظهرت النتائج أن القطاع الخاص يمتاز بمرونة أكبر في تطبيق توجيهات الاستدامة، مما يتيح له التكيف السريع مع متطلبات السوق وتلبية المعايير البيئية والاجتماعية بكفاءة. ومع ذلك، يواجه كلا القطاعين تحديات مشتركة، مثل نقص التمويل والكوادر المدربة وغياب التشريعات الداعمة بشكل كافٍ. كما تبين أن الفروقات الثقافية والتنظيمية تلعب دوراً محورياً في كيفية تبني الاستدامة؛ حيث يتمتع القطاع الخاص بحرية أكبر في تعديل استراتيجياته مقارنة بالقطاع العام الذي يتبع نهجاً أكثر تقليدية.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة - إدارة المشاريع - القطاع العام - القطاع الخاص - المملكة العربية

السعودية - توجيهات الاستدامة - المقارنة بين القطاعات.



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research
Vol.16, Issue 32 (2024), 14392- 14419
USRIJ Pvt. Ltd

دراسة مقارنة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

إعداد:

راند سراج رجب المالكي

Raed Siraj Ragab Almalki

233000205

سعد مشيب عوض أبوسنيته آل حويز

Saad Mushabab Awad Abosnainah Alhuwayez

233001329

جامعة ميد أوشن، كلية الإدارة، تخصص إدارة مشاريع

طلاب ماجستير

الايمل:

almalkir6@gmail.com

Saadalhuwayez@gmail.com

إشراف

د.الفصل عبدالحمد محمد

Dr.Alfaisal Abdelhameed Mohamed

د.فائز علي جراد

Dr.Fayez Ali Jrad

٢٠٢٤/٥/١٤٤٥ هـ

١٤٣٩٢

حدود الدراسة

٧,٢. حدود الدراسة:

✓ الحدود البشرية

- يشمل هذا الجانب جميع الأشخاص المشاركين في الدراسة والذين يتعلقون بالمشاريع في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. يمكن أن تشمل هذه الفئات:
- المديرين التنفيذيين والمشرفين على المشاريع، وهم الذين يتولون تطبيق سياسات الاستدامة داخل المشاريع ويضطلعون باتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بها.
- الموظفين التقنيين والإداريين الذين يشاركون في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستدامة داخل المشاريع.

✓ الحدود الزمانية

- تشير إلى الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة والتي تحدد إطار البيانات التي يتم جمعها وتحليلها. في هذه الحالة، يمكن أن تشمل الحدود الزمنية:
- الدراسة تتمحور حول السياسات والممارسات الحالية للقطاعين العام والخاص في تطبيق توجيهات الاستدامة، مع التركيز على السياق الزاهن للمشاريع خلال عام ٢٠٢٤.
- تقدير كيفية تطور توجيهات الاستدامة في المستقبل والتحديات المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على القطاعين، مما يساعد في توجيه التوصيات المستقبلية.

✓ الحدود المكانية

- تركز على الموقع الجغرافي للدراسة والتي قد تؤثر على السياق والبيئة التي تعمل فيها المشاريع. بالنسبة لهذه الدراسة، تتمحور الحدود المكانية حول المملكة العربية السعودية، مع التركيز على:
- السياق الثقافي والاجتماعي الذي يؤثر على تبني وتطبيق توجيهات الاستدامة في المشاريع.
- الظروف البيئية والتي تلعب دوراً هاماً في تحديد الحلول المستدامة والمتاحة للقطاعين العام والخاص.

المنهجية المستخدمة في اختيار العينة المستهدفة

٩,٢. المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية لتحقيق أهدافها المتعلقة بدراسة مقارنة لتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. تهدف المنهجية الكمية إلى جمع بيانات قابلة للقياس وتحليلها إحصائيًا للوصول إلى استنتاجات دقيقة وموثوقة.

١٠,٢. الأساليب الإحصائية المتبعة:

لغرض معالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة أداة الدراسة وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة تم إجراء العديد من التحليلات الوصفية والاستدلالية وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical package of social.

٣. النتائج

١,٣. الوصف الإحصائي للبيانات

• تجميع وحصر البيانات

لقد تم بناء أسئلة الاستبانة من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والاستعانة بخبراء مجال الاستدامة. لقد تم الاستعانة بنموذج جوجل من أجل نشر الاستبيان على الأعضاء المهتمين بالموضوع. لقد تم الحصول على ١٧٠ ردًا من المستجيبين في التجربة، ومن خلال الاعتماد على برنامج spss سنتجه إلى تحليل البيانات والتوصل إلى النتائج

• الوصف الإحصائي للبيانات

يعد الوصف الإحصائي الأساسي للبيانات عنصرًا أساسيًا في تحليل البيانات الذي يستلزم وصف وفهم الخصائص الأساسية لجمع البيانات. يوفر هذا الإجراء معلومات عن الاتجاه المركزي للبيانات وتنوعها وتوزيعها.

غالبًا ما يستلزم وصف البيانات الإحصائية استخدام الإحصائيات الوصفية، وهي عبارة عن معلمات إعلامية موجزة تلخص البيانات وتعرضها بطريقة ذات صلة. يتضمن ذلك مقاييس مثل المتوسط والوسيط

المنهجية المستخدمة في اختيار العينة المستهدفة

والوضع والانحراف المعياري، والتي تساعدك على فهم الاتجاه المركزي لمجموعة البيانات والتباين والتوزيع.

تساعد هذه الإحصائيات في فهم الصفات العامة للبيانات وتحسين تفسيرها (Shiva, 2023).

هل تعتقد أن القطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام؟	170	0	1.608	.398	.186	-1.417	.370
هل ترى أن التزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة أكثر جدية من التزام الشركات الخاصة؟	170	0	1.674	.422	.186	-1.476	.370
هل تعتقد أن القطاع الخاص يواجه تحديات أكبر في تنفيذ توجيهاً مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.733	.094	.186	-1.718	.370
هل توافق على أن المؤسسات الحكومية تمتلك خبرة أكبر في إدارة مشاريع الاستدامة مقارنة بالشركات الخاصة؟	170	0	1.611	.600	.186	-1.242	.370
هل ترى أن القطاع الخاص يمتلك مرونة أكبر في تعديل سياساته لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.587	.645	.186	-1.144	.370
هل تعتقد أن توجيهاً الاستدامة في القطاع الخاص تركز بشكل أكبر على الربحية؟	170	0	1.627	.448	.186	-1.383	.370
هل توافق على أن الشفافية في تنفيذ توجيهاً الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص؟	170	0	1.620	.675	.186	-1.178	.370
هل تعتقد أن توجيهاً الاستدامة في القطاع العام تراعي البعد الاجتماعي بشكل أكبر من القطاع الخاص؟	170	0	1.646	.385	.186	-1.491	.370
هل ترى أن القطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.661	.556	.186	-1.358	.370

Statistics							
	N		Std. Deviation	Skewness	Std. Error of Skewness	Kurtosis	Std. Error of Kurtosis
	Valid	Missing					
الجنس	170	0	.501	-.095	.186	-2.015	.370
السن	170	0	1.315	.675	.186	-.749	.370
الدرجة العلمية	170	0	1.652	-.117	.186	-1.707	.370
هل تعتقد أن مبادرات الاستدامة في القطاع العام تتلقى دعماً حكومياً أكبر مقارنة بالقطاع الخاص؟	170	0	1.644	.269	.186	-1.544	.370
هل تشعر أن القطاع الخاص يطبق توجيهاً الاستدامة بفعالية أكبر مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.653	.289	.186	-1.523	.370
هل تعتقد أن الشركات الخاصة تخصص موارد مالية أكبر لمشاريع الاستدامة مقارنة بالمؤسسات الحكومية؟	170	0	1.713	.498	.186	-1.488	.370
هل تشعر أن التدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام؟	170	0	1.557	.371	.186	-1.338	.370
هل توافق على أن القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحاً وتفصيلاً من القطاع الخاص؟	170	0	1.691	.238	.186	-1.605	.370

المنهجية المستخدمة في اختيار العينة المستهدفة

٣,٣. العلاقة بين المتغيرات:

- هل التدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام في المملكة العربية

السعودية؟

بناء على أن زيادة درجة الحرية ووصولها إلى ١٦، مما يدل على زيادة التشتت بين المتغيرات. يمكن

أن نستنتج أن التدريبات في القطاع العام بالنسبة للاستدامة يعتبر أكثر شمولية من القطاع الخاص.

Chi-Square Tests			
	Value	Df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	49.958 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	53.657	16	.000
Linear-by-Linear Association	28.201	1	.000
N of Valid Cases	170		

جدول ٤: اختبار كاي اسكوير للتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام في المملكة العربية السعودية.

هل تعتقد أن التوعية حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من تلك في القطاع العام؟	170	0	1.607	.556	.186	-1.254	.370
هل ترى أن تطبيق توجهات الاستدامة في القطاع الخاص يتم بمزيد من الرقابة والمتابعة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.717	.588	.186	-1.415	.370
هل توافق على أن القطاع العام يعتمد بشكل أكبر على التعاون الدولي لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع الخاص؟	170	0	1.762	.578	.186	-1.493	.370

جدول ١: الوصف الإحصائي للبيانات.

٣,٢. مصداقية وموثوقية البيانات

بناء على تحليل الفكرونباخ لإثبات مصداقية وموثوقية البيانات، يمكن أن نستنتج أن البيانات التي

لدينا صالح للتحليل بنسبة ١٠٠%. إضافة إلى أن معيار الفاكرونباخ الذي يساوي ٠.893. والذي يقترب بشدة

من الواحد الصحيح، يمكن أن يدل على مصداقية وموثوقية البيانات.

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	170	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	170	100.0

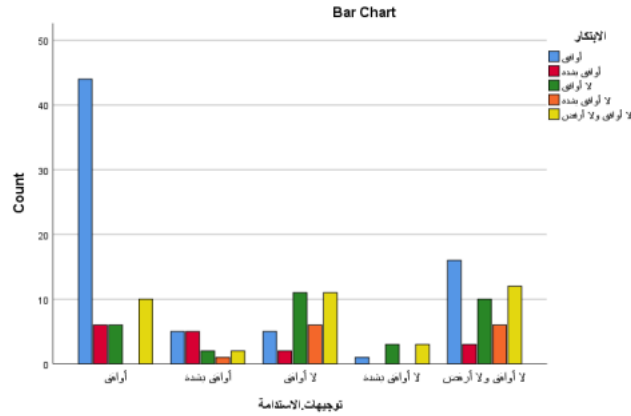
جدول ٢: ملخص الجاز القضية.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items

المنهجية المستخدمة في اختيار العينة المستهدفة

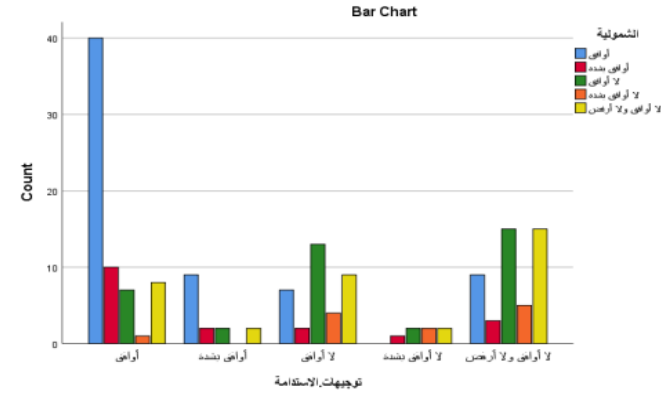
Linear-by-Linear Association	14.895	1	.000
N of Valid Cases	170		

جدول ٥: اختبار كاي اسكوير للقطاع الخاص يسمى إلى الابتكار في مجال الاستخدام أكثر من القطاع العام في المملكة العربية السعودية.



رسم توضيحي ٣: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة للقطاع الخاص يسمى إلى الابتكار في مجال الاستخدام أكثر من القطاع العام في المملكة العربية السعودية

- هل الشفافية في تنفيذ توجيهات الاستخدام أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟



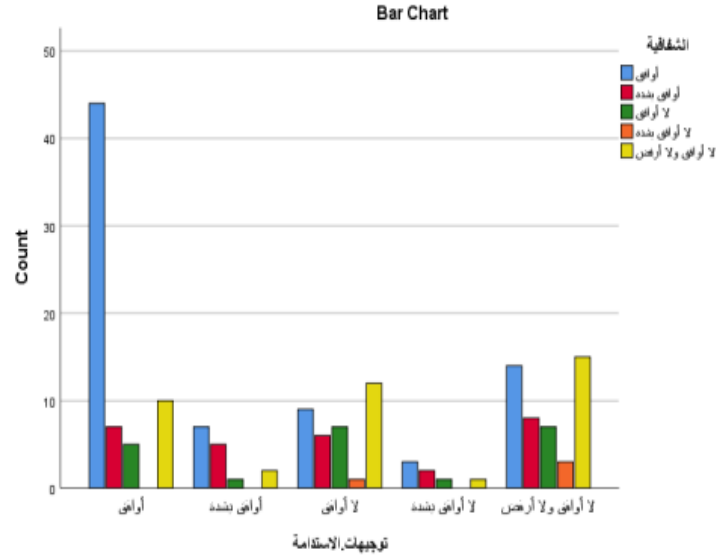
رسم توضيحي ٢: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لتدريب على الاستخدام في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام في المملكة العربية السعودية

- هل القطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستخدام أكثر من القطاع العام في المملكة العربية السعودية؟

بناء على أن زيادة درجة الحرية ووصولها إلى ١٦، مما يدل على زيادة التشتت بين المتغيرات. يمكن أن نستنتج أن السعي للابتكار في القطاع العام بالنسبة للاستخدام يعتبر أكثر شمولية من القطاع الخاص.

Chi-Square Tests			
	Value	Df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	54.121 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	56.249	16	.000

المنهجية المستخدمة في اختيار العينة المستهدفة



رسم توضيحي 4: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لتنفيذ توجيهات الاستخدام الأفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

بناءً على أن زيادة درجة الحرية ووصولها إلى ١٦، مما يدل على زيادة التشتت بين المتغيرات. يمكن أن نستنتج تنفيذ التوجيهات وتطبيق الشفافية في القطاع العام بالنسبة للاستدامة يعتبر أكثر شمولية من القطاع الخاص.

Chi-Square Tests			
	Value	Df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	31.637 ^a	16	.011
Likelihood Ratio	32.288	16	.009
Linear-by-Linear Association	13.208	1	.000
N of Valid Cases	170		

جدول ٦: اختبار كاي اسكوير للعلاقة لتنفيذ توجيهات الاستخدام الأفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.



النتائج والتوصيات

٤. الاستنتاجات:

توصلت هذه الدراسة المقارنة بين توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة التي تسلط الضوء على الفروق والتشابهات بين القطاعين، وأثر هذه التوجيهات على تحقيق الاستدامة في المشاريع. تشير النتائج إلى أن القطاع الخاص يتمتع بمرونة أكبر وقدرة أعلى على التكيف السريع مع المتغيرات، مما يجعله أكثر استعداداً لتبني ممارسات الاستدامة الحديثة مقارنةً بالقطاع العام. حيث يظهر القطاع الخاص قدرة أكبر على دمج الابتكارات التقنية في عملياته، مثل استخدام أنظمة إدارة المشاريع الرقمية وتقنيات التحليل الذكي للبيانات، مما يساهم في تحسين كفاءة استهلاك الموارد وتقليل الهدر البيئي. في المقابل، يواجه القطاع العام بعض التحديات المرتبطة بالبيروقراطية والروتين الإداري، مما يعيق تبني المبادرات المستدامة بشكل فعال وسريع. ومع ذلك، يُظهر القطاع العام التزاماً قوياً بتنفيذ الاستدامة من خلال برامج ومشاريع مدعومة حكومياً تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية على نطاق واسع. وتبين الدراسة أن هناك تحديات مشتركة بين القطاعين تتعلق بنقص الوعي الكافي بالاستدامة، والحاجة إلى تعزيز القدرات البشرية المؤهلة للتعامل مع تقنيات الاستدامة المتقدمة. كما تُظهر النتائج أن الفروقات الثقافية والتنظيمية بين القطاعين تؤثر بشكل كبير على كيفية تبني وتطبيق مفاهيم الاستدامة، حيث يتمتع القطاع الخاص بثقافة مؤسسية مرنة تتيح التغيير والتكيف السريع مع المتطلبات الجديدة، بينما يميل القطاع العام إلى اتباع نهج تقليدي أكثر تحفظاً. وتبرز الدراسة أهمية وضع سياسات وتشريعات داعمة لتحفيز تبني ممارسات الاستدامة في كلا القطاعين، مع التركيز على تعزيز التعاون بينهما لتبادل الخبرات والمعرفة. بشكل عام، تشير استنتاجات الدراسة إلى أن تعزيز الاستدامة في إدارة المشاريع يتطلب تضامناً بين القطاعين العام والخاص، وتطوير استراتيجية وطنية شاملة تستند إلى التكنولوجيا الحديثة والابتكار، لدفع عجلة التنمية المستدامة في المملكة وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ بنجاح.

٥. التوصيات:

توضح النتائج أن هناك نقصاً في المعرفة والفهم العميق لمفاهيم الاستدامة بين العاملين في القطاع العام والخاص. لذا، توصي الدراسة بتطوير برامج تدريبية شاملة تستهدف جميع مستويات الموظفين من العاملين والمشرفين إلى المدراء التنفيذيين. يجب أن تتضمن هذه البرامج محتويات تعليمية حول أهمية الاستدامة وتأثيرها على البيئة والاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى كيفية تطبيق ممارسات الاستدامة في العمليات اليومية للمشاريع. كما يُفضل أن تشمل البرامج التدريبية ورش عمل تفاعلية وحلقات نقاش، لتوفير فرص التعلم من التجارب العملية والتفاعل مع الخبراء في هذا المجال. يمكن أن تساهم هذه المبادرات في بناء ثقافة مؤسسية مستدامة تعزز المسؤولية البيئية والاجتماعية في كافة أنشطة المشروع.

أظهرت الدراسة أن هناك حاجة ملحة لتطوير سياسات وتشريعات واضحة وفعالة لدعم الاستدامة في إدارة المشاريع. لذا، من المهم أن تقوم الجهات المعنية بتحديث وتطوير الإطار القانوني والتشريعي ليشمل تشجيع الممارسات المستدامة وتوفير الحوافز للمنشآت التي تتبنى سياسات الاستدامة بشكل فعال. يمكن أن تشمل هذه السياسات تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تحقق أهداف الاستدامة، أو توفير تمويل ميسر للمشاريع التي تركز على الاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء نظام متابعة وتقييم دوري لمراقبة الامتثال لمعايير الاستدامة، وضمان تحسين الأداء المستدام بشكل مستمر. إن وجود تشريعات قوية سيخلق بيئة تنافسية تحفز الشركات على تحسين ممارساتها المستدامة باستمرار.



النتائج والتوصيات

أحد الاستنتاجات الرئيسية من الدراسة هو الفائدة الكبيرة التي يمكن أن تتحقق من خلال التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستدامة. لذا، توصي الدراسة بتطوير شراكات استراتيجية بين القطاعين لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات المستدامة. يمكن أن تشمل هذه الشراكات تنظيم مؤتمرات وورش عمل مشتركة تسلط الضوء على الابتكارات والتقنيات الجديدة في مجال الاستدامة، وتبادل الخبرات بين مختلف المشاريع والمبادرات. كما يمكن إنشاء لجان مشتركة أو فرق عمل متعددة التخصصات للعمل على تطوير وتنفيذ استراتيجيات الاستدامة التي تلبي احتياجات كلا القطاعين. هذا التعاون يمكن أن يساهم في تعزيز القدرات المشتركة وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية بكفاءة أعلى.

تشير الدراسة إلى أن تبني التكنولوجيا والابتكار يلعبان دورًا حاسمًا في تعزيز الاستدامة في إدارة المشاريع. لذا، من الضروري أن تستثمر الشركات والجهات الحكومية في تطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق الأهداف المستدامة. يمكن أن تشمل هذه التقنيات استخدام أنظمة إدارة المشاريع الذكية، والدكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين اتخاذ القرار، وتقنيات إنترنت الأشياء لتعزيز كفاءة الموارد وتقليل الهدر. كما يمكن للابتكار أن يساهم في تطوير مواد بناء مستدامة وتقنيات إعادة التدوير التي تقلل من الأثر البيئي للمشاريع. ينبغي تشجيع البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المستدامة من خلال دعم المبادرات الريادية والابتكارية التي تساهم في تقديم حلول جديدة للمشكلات البيئية والاجتماعية.

العينة المستهدفة للمثال المشابه ومدى التشابه للبحث المختار

اختيار العينة يتلخص فى النقاط التالية مع وضع نقاط للتحسين:

- (١) حسب رأي الشخصي استخدم الباحث العينة المنتظمة والعشوائية وقد جمع الباحث العلمي ١٧٠ رداً على الاستبيان.
- (٢) كانت العينة منتظمة كونها ركزت على العاملين في المشاريع وعشوائية كونها شملت جميع العاملين ولم تفند الفئة المعينة مثلاً كذكر مثلاً المهندسين أو المدراء التنفيذيين ..الخ.
- (٣) ركزت الدراسة على العام ٢٠٢٤م كما ذكر الباحث.
- (٤) استخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائي SPSS.
- (٥) وضح الباحث من خلال التحليل الاحصائي أن مبدأ الشفافية في تطبيق الاستدامة في القطاع العام هو أكثر شمولية من القطاع الخاص ويندرج ذلك أن القطاع الخاص هو قطاع تركيزه ربحي وفي حال عدم الالتزام بتنفيذ الاستدامة من قبل الدولة لا يعتبر القطاع الخاص تطبيق الاستدامة منهج أساسي له وهذا ما سنركز عليه في البحث العلمي وهو مدى تحقيق وتطبيق الاستدامة في الشركات الانشائية السعودية.

المراجع العلمية





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

